Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **أزمات إدارية، مجتمع مدني في ظل الحروب، مكافحة فساد، شفافية، محاسبة**

البلد: **اليمن**

دور منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في اليمن

| بسام غبر |

المقدّمة

تلعب منظّمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في مكافحة الفساد وإرساء قيم مبادئ الحكم الرشيد من خلال مشاركتها الفاعلة في التوعية المجتمعية، والرقابة على الأداء الحكومي، وكيفية إدارة موارد الدولة، وتشكيل جماعات ضغط لإصدار قوانين تعمل على تعزيز قيم الشفافية والنزاهة. إلى ذلك، تُعدّ اليمن من الدول التي ترتفع فيها معدّلات الفساد، ما دفع إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد، وتجسيد قيم ومبادئ الحكم الرشيد، وتعزيز المشاركة والمسائلة المجتمعية، وتمثّلت بعض جهود منظّمات المجتمع المدني في محاولة الحدّ من ظاهرة الفساد والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمحاربته.

منهجية الدراسة

أعدّت هذه الدراسة من خلال جمع البيانات المكتبية، ووفقًا لمنهج دراسة الحالة الذي شمل ١٤ منظّمة من المجتمع المدني تعمل في مجال مكافحة الفساد، وفيما لم يتجاوب إلّا ١٠ منها وأجريت معها مقابلات وهي:

- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
- المرصد اليمني لحقوق الإنسان
- المنظّمة الوطنية لتنمية المجتمع
- المنتدى الاجتماعي الديموقراطي
- مؤسّسة رنين اليمن
- المنظّمة اليمنية لتعزيز النزاهة
- منظّمة صحافيات بلا قيود
- مركز أبجد للدراسات والتنمية
- منظّمة برلمانيون ضد الفساد

خلفية وسياق المشكلة

حصلت اليمن على المرتبة ١٧٥ من بين ١٨٠ دولة على مؤشّر مدركات الفساد وفقًا لتقرير مجموعة الشفافية الدولية الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٨، وسجّلت اليمن ١٦ درجة من مقياس ١٠٠ يعتبر فيه الصفر دليلًا على شدّة الفساد والمئة مؤشّرًا لأعلى درجات النزاهة. أشار التقرير إلى تراجع معدّلات اليمن بالمقارنة مع ما كانت عليه في العام ٢٠١٢.[١]

يعتبر الفساد راسخًا في اليمن، سواء اقتصاديًا أو إداريًا أو سياسيًا، وتعود جذوره إلى فترة حكم علي عبد الله صالح المُمتدة بين العامين ١٩٧٨ و٢٠١٢، واستمراره خلال فترة حكم عبده ربه منصور هادي الذي تولّى السلطة في العام ٢٠١٢،[٢] عمليًا، أدّت الإجراءات والآليات المتبعة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بين العامين ١٩٩٠ و٢٠١١ إلى إفراغ المؤسّسات الديموقراطية، التشريعية والقضائية والرقابية، والانتخابات من وظائفها، وترافق ذلك مع تفشّي الفساد على مختلف المستويات وفي جميع القطاعات المدنية والعسكرية، وضعف المساءلة والمحاسبة، ما خلق قبولًا مجتمعيًا مع الفساد.[٣]

في الواقع، أدّى تفشّي الفساد في اليمن إلى دفع المكوّنات السياسية لاتخاذه ذريعة بغية الوصول إلى السلطة والحصول على قبول مجتمعي. ففي عهد صالح ركّزت البرامج الانتخابية على محاربة الفساد، وهو ما استمرّ خلال المرحلة الانتقالية من عهد هادي، الذي عبّر عن عزمه محاربة الفساد، إلّا أن ما حصل فعليًا هو تزايد الفساد. في هذا السياق، عمل الحوثيون على حشد دعم جماهيري تحت شعار

١ تقرير مؤشّر مدركات الفساد للعام ٢٠١٧، مجموعة الشفافية الدولية، شباط/فبراير ٢٠١٨، الرابط: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

٢ فريق باحثين من مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورقة بعنوان "بعيدًا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: مكافحة الفساد في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ص٤

٣ عبد الباقي شمسان، دراسة الفساد السياسي واقتناص الدولة في الجمهورية اليمنية: ١٩٩٠ – ٢٠١٤، المجموعة اليمنية للشفافة والنزاهة، ص ١

مكافحة الفساد، وحاولوا إخراج هادي من السلطة والاستحواذ عليها.[٤] طوال الفترة الماضية، سجّل اليمن معدّلات فساد عالية وترتفع باطراد،[٥] وبرزت ملامح الفساد أثناء توزيع المساعدات الإنسانية عبر استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصّة، وظهر ذلك من خلال الغشّ في المساعدات أو سرقتها وتبذيرها أو المحاباة والمحسوبية في توجيهها لفئات مُحدّدة وفي مقابل حرمان فئات أخرى لاعتبارات سياسية أو مناطقية أو طائفية أو سواها.[٦]

جهود منظّمات المجتمع المدني

هناك نحو ١٠ آلاف منظّمة يمنية مُسجّلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما تقدّر المنظّمات غير المسجّلة بنحو ١٢ ألف.[٧] ووفقًا لأرقام منظّمات المجتمع المدني ومؤشّرات الفساد يتبيّن أن هناك علاقة واضحة بين تكاثر المنظّمات وتفاقم الفساد، إذ قام النظام السياسي بعمليات مُمنهجة لإضعاف منظّمات المجتمع المدني وتقليل أدوارها، وذلك من خلال إقرار قوانين مُتعدّدة تنظّم نشاطها، بما يؤدّي إلى شقّ عدد منها أو إحكام السيطرة عليها لخدمة توجّهات النظام وسياسته.[٨] ومع ذلك، برزت بعض جهود المجتمع المدني في مكافحة الفساد – وإن كانت ضئيلة – منذ منتصف العقد السابق وحتّى العام ٢٠١٢.

على الرغم من العدد الكبير لمنظّمات المجتمع المدني، إلّا أن القليل منها عمل في مكافحة الفساد، علمًا أن الغالبية العظمى من هذه الجمعيات تأسّست وبدأ نشاطها قبل العام ٢٠١١،[٩] ووفقًا لنتائج المقابلات التي أجريت مع عدد من هذه المنظّمات، تبيّن أن ثلاث منها فقط هي يعمل في مجال مكافحة الفساد بشكل عام وقد تأسّست في العام ٢٠١١، وواحدة من ضمنها يتركّز نشاطها الرئيسي في مكافحة الفساد.

الاستراتيجيات والآليّات المُستخدمة

تبيّن نتائج المقابلات التي أجريت أن عدد المشاريع المنفّذة خلال الفترة المُمتدّة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٦ بلغ ٥٩ مشروعًا وقد توزّعت وفق استراتيجيتها كالآتي:

الاستراتيجية	أصحاب المصلحة	المستهدفون
التوعية: دورات تدريبية، ورش تأهيلية، حملات توعوية مجتمعية...	المواطنون، منظّمات المجتمع المدني	المواطنون، الأحزاب السياسية، المؤسّسات الرسمية والمحلية، وسائل الإعلام والصحافيون، القانونيون
رصد ورقابة: دراسات، تقارير دورية، رصد وتقييم...	المواطنون، منظّمات المجتمع المدني	المؤسّسات الرسمية
مناصرة وضغط: وسائل إعلام، حشد مجتمعي، التشبيك...	المواطنون، منظّمات المجتمع المدني	البرلمان، المؤسّسات الرسمية

ومن بين المشاريع المرصودة في المقابلات يمكن استعراض مشروع "الرصد والتوعية بقضايا الفساد" الذي نفّذه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي واستمر ٦ أشهر.

٤ فريق باحثين من مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورقة بعنوان "بعيدًا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: مكافحة الفساد في اليمن"، مرجع سابق، ص.٤

٥ المرجع السابق، ص.٥

٦ أحمد الزكري، دليل المرصد لتعزيز الشفافية والنزاهة في المساعدات الإنسانية، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠١٧، ص.٣٠

٧ تقرير استدامة منظّمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الوكالة الأميركية للتنمية، ص.٥٤

٨ عبد الباقي شمسان، دراسة الفساد السياسي واقتناص الدولة في الجمهورية اليمنية: ١٩٩٠ – ٢٠١٤"، مرجع سابق، ص.١٢

٩ تم تحديد هذا العام باعتباره نقطة فاصلة، خصوصًا أن بعد العام ٢٠١١، تمّ تسجيل وإنشاء معظم منظّمات المجتمع المدني في اليمن وفق ما أشارت دراسة للبنك الدولي حول "منظّمات المجتمع المدني في اليمن في مرحلة التحوّل"، ٢٠١٣

النشاطات المنفّذة	المستهدفون	أصحاب المصلحة	آلية تنفيذ النشاطات	النتائج	العوامل التي أدّت إلى تلك النتائج
تشكيل مجموعات شبابية	٣٠ شابًا في مديرية معين في أمانة العاصمة ٣٠ شابًا في مديرية شرعب الرونة في محافظة تعز	المؤسّسات المحلّية المواطنون	تشكيل المجموعة الشبابية وفق المعايير التالية: - السجل النظيف للشاب - الفاعلية والقدرة على التطوّع - الحماس وإثبات الجدّية في العمل	توعية مجتمعية في المديريتين حول قضايا الفساد وآلية رصدها وتتبعها. حشد مجتمعي وتشكيل لجان لرصد قضايا الفساد في المرافق الحكومية في المديرتين. تسليم أكثر من ٨٥ قضية فساد إلى هيئة مكافحة الفساد في ٢٠٠٩-٢٠١٠	التوعية والحشد المجتمعي التعرّف إلى قضايا الفساد وآلية رصدها الاستناد إلى مرجع قانوني وهو «الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد“
إعداد دليل الرصد لقضايا الفساد			وضع منهج تدريبي لآلية الرصد، ومادة نظرية حول مفاهيم الفساد وطبيعتها القانونية وفق الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. أعدّ هذا الدليل من الجانبين النظري والعملي، وهو يتعلّق باستمارة الرصد والتدقيق في هذا القضايا. وتتضمّن الاستمارة معلومات عن القضايا وأطرافها والوثائق المتعلّقة بها.		
تدريب الشباب على رصد قضايا الفساد			تدريب الشباب على الدليل توزيع لجان كلّ مديرية إلى لجان متعدّدة		
العمل الميداني للجان			العمل الميداني ومتابعة الفساد في المرافق الحكومية لكلّ مديرية، بحيث يسمح لهذه اللجان أن تتعاون مع مجموعات أخرى من المواطنين لجمع القضايا ورصدها. بعد جمع البيانات، تتمّ مراجعتها وتقييمها والتحقّق منها من قبل الخبير الذي درّب اللجان، ووصّف القضايا قانونيًا وفق الوثاق المرفقة بها.		
نشر تقارير الرصد			نشر تقارير الرصد، وتسليم القضايا المرصودة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وقسم الإبلاغ والشكاوى، وإحالة بعضها إلى قطاع التحرّي والتحقّق.		

إلى ذلك، يتبيّن من استعراض مشروعين لكلّ منظّمة، أن هناك جهود أسهمت في تحقيق نتائج مُحدّدة، وقد تم تقسيمها وفق مراحل زمنية وهي[١٠]: مرحلة ما قبل ٢٠١١، مرحلة ما بعد ٢٠١١، مرحلة الحرب ٢٠١٥ - ٢٠١٦

مرحلة ما قبل ٢٠١١

بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٠، أثمرت جهود منظّمات المجتمع المدني المحلّية والدولية وتنفيذها نشاطات توعوية وحملات مناصرة وتقديم مقترحات ومشاريع قوانين،[١١] بمجموعة قرارات وتدابير تصبّ في خدمة مكافحة الفساد قدّمتها السلطة وتمثلت بالآتي:[١٢]

- المصادقة على إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد
- إصدار مجموعة من القوانين مثل الذمّة المالية، ومكافحة الفساد، والرقابة على المناقصات والمزايدات، وتعديل قانون السلطة القضائية. وعمل العديد من المنظّمات على مناصرة إصدار هذه القوانين، أبرزها منظّمة "برلمانيون ضدّ الفساد" ضمن مشروع إصلاح المنظومة التشريعية المتعلّقة بمكافحة الفساد.

١٠ تم التقسيم وفق هذه المراحل كونها تعتبر محطّات تحوّل أساسية شهدتها البلاد
١١ من نتائج المقابلات التي أجريت
١٢ وليد عبد الحفيظ، ورقة عمل بعنوان "الشراكة من أجل مكافحة الفساد: بوابة للتنمية المجتمعية"، ضمن ورشة عمل استراتيجية ومناهج لمكافحة الفساد في اليمن، تنظيم مركز موارد مكافحة الفساد، عَمان، تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٤

- إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- إنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على المناقصات والمزايدات.
- تشكيل مجلس القضاء الأعلى من دون أن يكون رئيس الجمهورية رئيسًا له.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد أحداث ٢٠١١

حققت جهود منظّمات المجتمع المدني، خلال الفترة المُمتدة بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٥، النتائج التالية:[١٣]

- إصدار قانون الحصول على المعلومة في العام ٢٠١٢،١٤ في حين كانت المنظّمات تناصر إقرار نصوص أخرى متعلّقة بالحكم الرشيد في مؤتمر الحوار الوطني (آذار/مارس ٢٠١٣ – كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)[١٥].
- إعداد لوائح تنظيمية، مثل مدوّنة سلوك للمعاملات في بعض المصالح والدوائر الحكومية، أو الجوازات والأحوال المدنية والشخصية[١٦].
- إيجاد مرجعية معرفية لتقييم أداء الأجهزة الرقابية في اليمن، تمّت الاستعانة بها خلال مرجعيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتعدّ إحدى نتائج المشاريع التي نفّذها المنتدى الاجتماعي الديموقراطي في مجال مكافحة الفساد.
- إعلان وزارة الشؤون القانونية وعدد من البرلمانيين دعم مسوّدة قانون لتعزيز شفافية الإنفاق في العمليات الانتخابية من خلال الكشف عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية وطرق إنفاقها.
- تأسيس منظّمات مجتمع مدني شبابية متخصّصة في مجال مكافحة الفساد، وهو ما تحقّق نتيجة تنفيذ عدد من المشاريع الخاصّة المرتبطة برفع الوعي لدى الشباب حول أهمّية مكافحة الفساد.
- تطوير هيكليّات المنظّمات وإدراج وحدات للمساءلة المجتمعية ضمن الكادر الوظيفي.

هنا تجدر الاشارة إلى أن الإصلاحات المُحقّقة، في المرحلتين الأولى والثانية، شابها الكثير من القصور والاختلالات، لا سيّما لناحية الصياغات القانونية التي لا ترتقي إلى مستوى الموائمة مع الإتفاقية الأممية لمكافحه الفساد، مثل سرّية الذمّة المالية والإبقاء على روتينية الحصول على المعلومة، وكذلك وجود تضارب بين قانون مكافحة الفساد مع قوانين أخرى نافذة من دون تعديل هذه القوانين. ومع ذلك، تكمن الكارثة الكبرى في اليمن في التطبيق، مثلاً على الرغم من صرامة القانون الذي يلزم العاملين بالقطاع العام، من درجة مدير عامّ وما فوق، بتقديم الذمّة المالية تحت طائلة إحالة المتأخّرين الى القضاء، لكن تمّت ملاحظة أن كثير من المعنيين لم يسلّموا إقرارات الذمّة المالية، وبسبب نفوذهم لم تكشف الهيئة عنهم أو تحيلهم إلى القضاء[١٧].

المرحلة الثالثة: مرحلة الحرب ٢٠١٥ - ٢٠١٦

تراجعت في هذه المرحلة معظم الجهود المعنية بمكافحة الفساد بسبب إغلاق عدد من المنظّمات العاملة في هذا المجال، إذ يعتقد أطراف الصراع أن هذه القضايا تعدّ من الأمور الحسّاسة التي يجب وقفها. ومع ذلك، تعمل ثلاث منظّمات من ضمن المنظّمات التي أجريت مقابلات معها، في إطار مكافحة الفساد وفقًا لاستراتيجية التوعية المجتمعية ورقابة المساعدات الإنسانية. في الواقع، برزت أشكال متعدّدة لإدارة الحكم خلال الحرب، لا تعمل ضمن إطار قانوني واضح ومتعارف عليه، أو تعي إطاراً مماثلاً، وهو ما يفترض التعامل مع كلّ هذه الأشكال لتحقيق أبسط الإجراءات التي تصبّ في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسّسات الدولة، وبرامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية المقدّمة إلى المواطن.

التحوّلات في الاستراتيجيات والآليّات

أوضحت النتائج ضرورة تغيير الاستراتيجيات والآليّات في جهود مكافحة الفساد، وقد أتت كالآتي:

- نحو ٧٠٪ من المنظّمات التي خضعت للبحث تجد أن الأولوية في تنفيذ تدخّلات توعية مجتمعية.
- نحو ٣٠٪ ترى أن الأولوية هي للرصد والرقابة والمناصرة وتكوين جماعات الضغط، على أن تسبقها أو ترافقها عمليّات توعوية.
- تسليط الضوء على مخاطر الفساد التي تترافق مع المساعدات الإنسانية ورصد أشكال الفساد وتقديم آليات وقائية للحدّ منها.

النتائج

- جهود منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في اليمن ضئيلة.
- تراجع جهود منظّمات المجتمع المدني منذ العام ٢٠١٥.
- مناصرة إصدار قوانين وتشريعات خاصّة في قضايا الفساد وغياب شبه تام لتطبيقها.
- الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد وغياب شبه تام للدولة.
- سيطرة الجماعات المسلّحة على الدولة وتزايد انتهاكات التي تطال الناشطين والعاملين في المنظّمات، فضلاً عن عزوف بعض المنظّمات العاملة في هذا المجال أو تجميد أعمالها وإيقافها.
- توجيه سياسات معظم المانحين نحو الأعمال الإغاثية والاستجابة الإنسانية، فضلاً عن تشجيع هذه المنظّمات لعدم معاودة نشاطها.
- غياب الرؤية السليمة وتقدير الواقع من قبل منظّمات المجتمع المدني، لا سيّما لناحية أهمّية استمرار جهود مكافحة الفساد في مرحلة النزاع.

الدروس المستفادة

- الايمان بآلية التشبيك كمبدأ قويم لمكافحة الفساد، بحيث يعمل على خلق ثقة وطيدة بين منظّمات المجتمع المدني، وتعزيز تبادل الخبرات بين الأعضاء، بما يمكّن من تقديم عمل إيجابي وناجح.
- الاقتراب من أصحاب المصلحة والمستهدفين باعتبارهم شركاء لا مستهدفين بالرقابة، ما من شأنه تقويم الانضباط الذاتي.
- استخدام الاستراتيجية والآلية المناسبة لتنفيذ النشاط وفق نوعية المشروع والمستهدفين، ما يمكّن من الوصول إلى نتائج بطريقة سليمة ودقيقة وفق ما بيّنته المقابلات التي أجريت.

١٣ من نتائج المقابلات التي أجريت

١٤ تقرير استدامة منظّمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص.٥٩، وحصل مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بموجب تبنيه حملة مناصرة هذا المشروع على جائزة المساءلة الاجتماعية على مستوى الوطن العربي

١٥ تم اعتبار دراسة "اللامركزية الإقليمية في اليمن من منظور الحكم الرشيد" التحليلية، والتي أعدّها المنتدى الاجتماعي الديموقراطي إحدى المرجعيات المأخوذ بها في فريق الحكم الرشيد في مؤتمر الحوار الوطني

١٦ باعتبارها إحدى مخرجات برنامج تعزيز الشفافية في صفوف الشرطة الذي نفّذه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

١٧ وليد عبد الحفيظ، ورقة عمل بعنوان «الشراكة من أجل مكافحة الفساد: بوابة للتنمية المجتمعية»، مرجع سابق

المراجع

أحمد الزكري، دليل المرصد لتعزيز الشفافية والنزاهة في المساعدات الإنسانية، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠١٧

تقرير استدامة منظّمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الوكالة الأميركية للتنمية

تقرير مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١٧، مجموعة الشفافية الدولية، فبراير ٢٠١٨ https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

دراسة للبنك الدولي حول "منظّمات المجتمع المدني في اليمن في مرحلة التحوّل"، ٢٠١٣

عبد الباقي شمسان، الفساد السياسي واقتناص الدولة في الجمهورية اليمنية، ١٩٩٠ – ٢٠١٤، دراسة، المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة، ٢٠١٤

فريق باحثين من مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورقة بعنوان "بعيدًا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: مكافحة الفساد في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ص٤

وليد عبد الحفيظ، ورقة عمل بعنوان "الشراكة من أجل مكافحة الفساد: بوابة للتنمية المجتمعية"، ضمن ورشة عمل استراتيجية ومناهج لمكافحة الفساد في اليمن، تنظيم مركز موارد مكافحة الفساد، عَمان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub